مدير مرور كربلاء (المدى):

ما نحتاج اليه هو ثقافة مرورية لعموم المواطنين

كربلاء / المدى

تبدو شوارع كربلاء كأنها كراجات لوقوف السيارات ..مدينة سياحية بل هي عاصمة للسياحة الدينية في العالم إلا إن شوارعها الضيقة باتت عرضة للازدحام الشديد الذي اثر في حركة المواطن وانسيابية الحركة السهلة التي زادتها صعوبة ضياع ملامح الأرصفة المستغلة من قبل أصحاب المحال التجارية والمطاعم ومعامل صناعة الأثاث وغيرها التي استغلت الأرصفة وكأنها من ضمن امتيازات إيجار المحال التجارية..ولان شوارع كربلاء المدينة ضيقة ولا تزيد على ثلاثة أو أربعة شوارع رئيسة تحيط بالحرمين الشريفين فان سواق السيارات أصبحوا في تزايد مستمر نتيجة لدخول أعداد كبيرة من السيارات مختلفة الأنواع وان المخالفات والبحث عن الطريق الأسهل والأقصر للوصول إلى المبتغى أصبحت واحدة من علامات الازدحام مما اضطر مديرية مرور كربلاء إلى وضع الحواجز الحديدية في محيط مركز المدينة حتى لا تكاد الفروع والأزقة تخلو من عارضة حديدية زرقاء لمنع دخول السيارات الكبيرة من فئة (كيا) صعودا.

وأمام هكذا صعوبة وضيق في الشوارع فان رجال المرور كلما خططوا لشيء يحد من ظاهرة الازدحام والمخالفات فان السواق يبتدعون المخالفات والنتيجة كثرة الحوادث المرورية مما يعرقل حركة المواطن الذي وجد نفسه يصطدم مع أخيه الآخر الباحث عن فسحة في رصيف أو شارع مريح ليواصل سيره من دون منغصات.

محاولات الحد من الفوضى المرورية

المواطنون يرون أن شرطة المرور تعمل بجد وهي تحاول أن تنظم أمور الشارع بأقصر الطرق ومن دون مخالفات ويقول ضابط شرطة: أن الحالة الآن أفضل من السابق بعد عودة نظام فرض الغرامات لأنها الطريقة الوحيدة التي تردع المخالف وانه في اليوم الواحد ينهي دفترا من دفاتر الغرامات من اجل الحد من ظاهرة الازدحام المروري الذي يسببه مستخدمو المركبات لأنهم لا يراعون أنظمة المرور..ولان الشوارع ضيقة فإنها بقيت على حالها..ففي زمن النظام السابق وفي سنوات الحصار تحديدا وبدلا من توسيع الشوارع خاصة بعد انتفاضة ١٩٩١م، راح المسؤولون عن المدينة يبيعون ما تبقى من فضاء بين العمارات التجارية لأصحاب رؤوس الأموال لتزداد المدينة ضيقا بعد ضيق.ليعود المشهد بعد زوال النظام إلى مشهد فوضوي..ولم تنفع محاولات الأجهزة المرورية برفعها الجزرات الوسطية وتحديد سير الاتجاهات باتجاه واحد للشوارع الرئيسة بما يشبه حركة عقارب الساعة..فمع كل إجراء تزداد الشوارع اختناقا..

يقول مدير مرور المحافظة عميد المرور سعد خضير..إن المواطن عليه أن يتمتع بثقافة مرورية تعرفه على أن الطريق العام هو ملك للجميع ولا يفرق بين مواطن وآخر إلا القانون الذي يجب أن يلتزم به الجميع..ويضيف ، ومن هنا فان الثقافة المرورية تعني فهم قواعد السير الصحيحة التي من أهمها القاعدة الذهبية التي تؤكد إن الأفضلية والأسبقية يجب الأخذ بها في المغادرة إلا إن سواق المركبات يبقون دائما في حالة تناقض مع هذه القاعدة التي لو التزم بها الجميع لكان النظام المروري منسابا وواضحا وان السير سيكون من دون إزعاج ليس فقط لأصحاب المركبات بل إلى المواطنين مستخدمي الطريق المصادرة حقوقهم لان عدم الالتزام والفوضى هما الغالبان الآن وعليه يؤكد مدير المرور إن عدم الالتزام المستمر للكثير من أصحاب المركبات يؤدي إلى زيادة الفوضى وبالتالي تكون معاناتهم اكبر من غيرهم لان الوقت لن يكون في صالحهم..ويوضح إن الثقافة المرورية تعني الالتزام أولا وهذا يأتي من التصرف الحكيم والأخلاق العالية المتأتية من العلاقات الاجتماعية كونهم من محافظة واحدة وكذلك العلاقة الإجرائية التي تقول إن الشارع ملك الجميع وعلى مستخدم الطريق ألا يكون منفردا في الحل في عملية أسبقية التجاوز. لذلك سيكون أمام من لا يلتزم بأنظمة المرور الحصول على عقوبة هو في غنى عنها مثلما عليه أن يعرف إن رجال المرور في كل العالم موجودون حتى في الطرق الخارجية حاملين عدتهم من الأسلحة وأجهزة الاتصالات لا لشيء إلا لأن السائق إن وجد غياب رجل المرور فان المخالفة يستعجل تماما لتنفيذها لذلك فان الاهتمام برجل المرور يعني الاهتمام بتطبيق القانون.ويؤكد إن ما لاقيناه طوال ٣٥ عاما يجعلنا في حالة يرثى لها من الإهمال المتواصل في هذا المفصل الحيوي والمهم في تسيير أمور الحياة. وكربلاء المدينة التي تعتبر من اشهر المدن السياحية في العراق لما تشكله من موقع ديني لدى مسلمي العالم تشهد ازدحاما متزايدا في كل يوم ولهذا الازدحام أسبابه..فلو عدنا إلى سجلاتنا لوجدنا إن عدد السيارات المسجلة قبل سقوط النظام كان بحدود ٢٤ ألف سيارة..منها ٩آلاف سيارة خصوصي و٨آلاف سيارة أجرة و٧ آلاف سيارة حمل.ناهيك عن قانون العقوبات الذي كان صارما والذي كان الرادع للكثير من مخالفي أنظمة المرور .

حلول وقطع الطرق ولقاءات المواطنين

أمام هذه المخالفات وعدم الالتزام وكثرة الحوادث كان لزاما على رجال المرور أن يأخذوا دورهم في التصدي لهكذا معرقلات تصعب من حركة المرور.. ويقول مدير مرور المحافظة..كان علينا أولا أن نضع خططا أولية للحد من ظاهرة المخالفات فقمنا بوضع الحواجز الحديدية في كل مكان من محيط مركز المدينة ومنعنا وصول السيارات الكبيرة ونقل الركاب إلى الوسط المزدحم أساسا لوجود أعداد كبيرة من الزوار دوما باعتبار كربلاء من المدن التي لا تخلو أبدا من الزوار الذين يؤمون المرقدين الشريفين.. ويضيف..لقد اتخذنا العديد من الإجراءات ومضاعفة الجهود المبذولة من خلال تكثيف الدوريات والمفارز المرورية لكي تقوم برصد المخالفات ولم نكتف بهذا بل واصلنا عملنا من خلال اللقاءات المباشرة مع المواطنين لكي يسمعوا ما نريد لهم من راحة ونسمع منهم ما يقدمونه من آراء ومقترحات..وكذلك عمدنا إلى أن يكون رجل المرور شفافا في عمله لكي يعطي صورة مخالفة عما كانت عليه في زمن النظام السابق وأوصينا رجال المرور بالا يكونوا مشدودي الأعصاب أو منفعلين مع المخالفين الذين يتصورون إن الحرية الجديدة هي فعل ما يرونه مناسبا لهم مما تجعلهم هذه الرؤية يخالفون الأنظمة والتعليمات المرورية ..ويؤكد العميد سعد إن هكذا لقاءات وهكذا أسلوب اتبعه رجال المرور في المحافظة أثمر حقيقة عن نتائج جيدة وأصبح هناك تعاون ما بين الأجهزة المرورية والمواطنين وخاصة في المناطق الأكثر ازدحاما.

دراسة مرورية وثقافة حضارية

بعد أن أثمر هذا التعاون عن حصول قناعة لدى المواطن إن كان صاحب مركبة أو مستخدم الطريق فان مديرية المرور وضعت دراسة من اجل تطوير هذا الواقع الحيوي باعتبار إن المرور الجيد يعني الأمان الجيد ويعني احترام الوقت.. وهذه الدراسة كما يقول مدير المرور جاءت لان كربلاء لها خصوصية تختلف عن خصوصيات المدن غير الدينية لأنها تشهد ازدحامات متكررة في المناسبات الدينية.. ويضيف إن هذه الدراسة تركزت على إن التنمية السريعة والزيادة الكبيرة في أعداد المركبات أبرزت الحاجة إلى أهمية التنسيق ما بين مختلف الأنشطة التنموية كوسيلة مهمة لتحقيق أهداف المرور بكفاءة تمكننا من إعداد مرشد لوسائل التحكم المروري للحد من اختناقات شبكات الطرق..وهذه الدراسة تهدف إلى وضع مواصفات وأساليب موحدة لخطط وإجراءات السلامة المرورية ووسائل التحكم بها أثناء صيانة الطرق والشوارع.مع وضع رسومات توضيحية لتحديد حركة السيارات بعد أن جعلنا اتجاهات الطرق بمسار واحد وفق حاجة المدينة لتقليل الازدحامات..

وأشار مدير المرور إلى إن المدينة بحاجة إلى دعم المسؤولين لإنجاح هذه الدراسة من خلال بناء ساحات كبيرة لوقوف السيارات وأن تكون هناك عمارات خاصة لها تستوعب العدد الكبير من السيارات وستساعد هذه العمارات في تقليل الازدحام وسوف تغير من نمط الأوضاع في الوقت الحاضر.وأوضح إن الحاجة ما زالت موجودة لوضع العلامات المرورية التي تشكو شوارع المدينة من قلتها وذلك لتعرضها للسرقة بعد سقوط النظام أو لتعرضها للتلف..لذلك فنحن الآن بانتظار ما سنحصل عليه من المعمل المختص بهذه العلامات لنقوم بتثبيتها في تقاطعات الشوارع والأماكن المخصصة وهذه العلامات يجب أن تثبت لأنها مهمة جدا في مساعدة صاحب المركبة من جهة ومساعدة رجل المرور من جهة ثانية لكي نصل إلى مرحلة الاعتماد على هذه العلامات ويكون المواطن قادرا على معرفة طريقه وتحركه وتوقفه من خلال هذه العلامات وليس كما هو حاصل الآن من عدم الالتزام إلا إذا كان هناك رجل مرور الذي لم يجد أمامه غير العقوبة للذي لا يلتزم بالتعليمات وهذه الغرامات المفروضة وحسب القانون الجديد رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٤ الذي نص على الغرامات المرورية الخاصة بالمخالفات المرورية وقد حدد السقف الأعلى لها بـ(٣٠) ألف دينار والحد الأدنى (١٠) آلاف دينار.وأكد عميد المرور سعد إن كل هذه الخطط والدراسات والهمة العالية لا يمكن لها أن تطبق بصورة جيدة إذا لم يتعاون المواطن معنا وهذا التعاون لا بد إن يصاحبه ثقافة مرورية لكي نصل إلى زمن نبني فيه العراق بصورة حضارية وعلينا أن نتفاءل بالمستقبل لان التفاؤل يصنع المعجزات.

النجفيون يطالبون بتحسين الخدمات ويرفضون دخول الزوار الايرانيين مدينتهم في الوقت الحاضر

النجف/ فاضل الخفاجي

يطالب اهالي مدينة النجف مجلس المحافظة المنتخب بتنفيذ تعهداته لهم التي وعدهم بها قبل الانتخابات والتي فاز بأغلب المقاعد فيها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية الذي تكفل سابقا بعدة امور ينفذها اذا فاز من خلال الندوات التي كان يعقدها يوميا بتحسين التيار الكهربائي والماء والوضع المعيشي للمواطنين وايجاد فرص عمل للعاطلين لكن المواطن النجفي الذي صوت لصالح المجلس الاعلى وبدوره ترأس عن المجلس اسعد سلطان ابو كلل محافظا للنجف ونائبا له رئيس منظمة بدر حسن عبطان لم يلمس ايا من الوعود التي وعد بها وصب اهتمامه المحافظ منذ توليه زمام المحافظة على جانب واحد وهو دخول الزوار الايرانيين العراق لزيارة العتبات المقدسة واخذ قرار مؤخرا بدخول الف و خمسمائة زائر يوميا الى العراق خلال الاشهر القليلة القادمة والذي اعتبره الاقتصاديون بالنجف قراراً غير مدروس ويأتي بأضرار على الوضع المعيشي للمواطن العادي من حيث انه سيؤدي الى زيادة في اسعار السلع الاستهلاكية ومن ضمنها الفواكه والخضر ورحب التجار واصحاب الفنادق بهذا القرار لكونه قرارا سيعود عليهم بأرباح طائلة لكن الشريحة الاوسع في النجف وكربلاء وهم موظفو الدولة وغير المنتفعين مباشرة من هذا القرار اعتبروه مجحفا بحقهم وطالبوا المحافظة بان تدرس هكذا قرارات قبل اصدارها واتهم البعض اعضاء محافظة النجف بأنهم يوالون ايران ولا يهمهم العراقي مثل ما يهمهم امر الايرانيين وذلك لتركهم جميع الامور المتعلقة بالمواطن ومعاناته بالداخل واعضاء مجلس المحافظة ومن ضمنهم محافظها يقضون اياما يجتمعون في ايران واكد هذا القول السيد صدر الدين القبنجي امام جمعة النجف والقيادي في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في احدى خطب الجمعة بقوله: انني ومجلس محافظة النجف عقدنا ثلاثة اجتماعات في مدينة قم الايرانية لتدارس وضع النجف هذا ما اثار غضب النجفيين واستنكارهم لانهم اعتبروا ان النجف اصبحت ولاية ايرانية يقول الكاتب والباحث السياسي عماد محيي الدين لـ (المدى) النجف مدينة تاريخية ودينية عظيمة وذات اصول متجذرة في عمق التاريخ يجب على المسؤول ان يخدمها بأم عينيه مضيفا للاسف لم يأت احد لخدمة هذه المدينة بل للفائدة والمشاريع الوهمية مشيرا الى ان النجف اصبحت ضاحية من ضواحي ايران بدلا من ان المسؤولين يعقدون اجتماعاتهم لحل ازمة الوقود والكهرباء والماء وغيرها من الامور يذهبون الى ايران للتنزه ويقولون ان سفرنا لعقد مشاريع

تعاني عدة احياء في النجف انقطاعاً مستمراً للماء وهي الزهراء والاشتراكي والسواق إضافة الى الاحياء الجنوبية بالمدينة الاحياء الثلاثة الاولى المذكورة يصل اليها الماء بصورة جيدة لكن مشروع مد انابيب وهمي عند اكماله ادى الى انقطاع الماء عن هذه الاحياء بالكامل، مدير الماء طلال بلال اصدر عزله كما اصدر مجلس المحافظة عزل اكثر المديرين مثل قيادة الشرطة وغيرها وابقاءها بلا مدير القائد الوحيد بالمحافظة هو حسن عبطان نائب المحافظ والمسؤول السابق لمنظمة بدر بالنجف . محافظ النجف غير موجود داخل المحافظة اكثر من شهر وهو في ايران الشيء الوحيد الذي يحصل عليه المواطن النجفي بسهولة هو بطاقة الاحتفال بذكرى رحيل الامام الخميني وغيره من الزعامات الدينية التي باتت النجف لاتعمل شيئاً غير النواح والوعيل على رحيلهم ويتهم الناشط السياسي المغترب احسان مطشر المجلس الاعلى والاحزاب الاسلاميه بنشر الطابع الايراني بالعراق وخاصه بالنجف حيث يقول: جئت الى العراق بعد غياب اكثر من اثنتي عشرة سنة في امريكا لم ار صورة العراق الحقيقية انها صورة العراق المزيفة ولم اجد مدينتي انها مدينة اسيره بيد اناس هم انفسهم اسارى للغير ويضيف ان النجف مدينة عربية عراقية مالها ومال الاحتفال بقيادي ثورات لم تقم على ارضها؟! مشيرا اني استغرب عندما ارى صور السيد علي خامنئي معلقة على جدران المدينة ويتساءل هل انني في ايرا ن؟

قائد قوات حماية المنشات يعترف بوجود خروقات امنية

دعوة الى توحيد قوات حماية المنشآت تحت قيادة واحدة

بغداد- هشام الركابي

فتم تشكيل قوة تقوم بحماية المنشآت والمؤسسات الحكومية والحيوية وصيانتها من المخربين واللصوص اطلق عليها اسم قوات F.B.S او قوة حماية المنشآت ولمعرفة ابرز مهمات هذا الجهاز الامني التقت (المدى) اللواء جلال محمد امين القائد العام لقوات حماية المنشآت الحيوية التابع لوزارة الداخلية وقال:

بداية هذا التشكيل

بعد سقوط نظام صدام حسين وغياب الاجهزة الامنية في العراق فكرت القوات الامريكية التي دخلت العراق بعد انتهاء الحرب بتشكيل قوة امنية تسيطر على الشارع العراقي وتقوم بحماية الابنية والمؤسسات الحكومية التي نهب وخرب معظمها نتيجة غياب سلطة القانون في ذلك الوقت لذلك شكل جهاز قوة حماية المنشآت في نهاية نيسان ٢٠٠٣ وجرت عملية تشكيل القوة على شكل عقود للمنتمين الى هذا الجهاز ونتيجة لذلك دخل عدد كبير من العناصر السيئة وغير المرغوب فيها داخل هذا الجهاز المهم لكن بعد تشكيل مجلس الحكم تم الانتباه الى هذه القضية لذلك اوعز وزير الداخلية الاسبق (سمير الصميدعي) بتنظيف هذا الجهاز من العناصر السيئة ومن التي كان لديها ملف اجرامي وجرت عملية التطهير ولكن للاسف عملية التطهير لم تدم طويلاً بسبب الفساد الاداري في الوزارة.

وعن الخروقات الامنية الجارية في وزارة الداخلية قال اللواء آمر قوة F.B.S ان الخرق الامني الحاصل في وزارة الداخلية ناتج عن عدم وجود الية جيدة في عملية التعيين والانضمام الى الاجهزة الامنية ناهيك عن بقاء بعض العناصر المتبقية من النظام السابق والذين يحتلون مناصب قيادية في الوزارة خاصة في سلك الشرطة المحلية.

وعن المشكلات التي تقف في وجه قوة حماية المنشآت اشار اللواء جلال محمد امين الى ان في كل وزارة من الوزارات لديها تشكيل من قوة حماية المنشآت لكن هذا التشكيل ليس له اية صلة بوزارة الداخلية وتقتصر العلاقة فقط في مجال الحركات حيث الجهة الاولى والاخيرة هي الوزارة، والتعيينات تكون من قبل الوزارة المعنية وهذا يعتبر احد المعوقات الرئيسة في عمل هذا الجهاز مبيناً ان العديد من عناصر ومنتسبي جهاز حماية المنشآت في الوزارات فقدوا عملهم لاسباب مزاجية من قبل مرؤوسيهم فضلاً عن عدم امتلاكهم اية حقوق مدنية واجتماعية كونهم دخلوا على شكل عقود وليس تعييناً ضمن الية التعيينات المتبعة في وزارة الداخلية لذلك فاننا نسمع في كل يوم بتسريح عدد منهم ومن دون حصولهم على كامل حقوقهم لذا أدعو الحكومة وعلى رأسهم الدكتور ابراهيم الجعفري الى النظر في هذه المشكلة وايجاد صيغة توفيقية تعمل على توحيد هذه الاجهزة ضمن تشكيل موحد بامرة وزارة الداخلية للنهوض بالواقع الامني في جميع ممتلكات ومؤسسات الدولة من جانب وحماية حقوق المنتسبين الذين يعملون ضمن هذا الجهاز من جانب اخر حيث اصبحت الان في وزارة الداخلية لقوة حماية المنشآت رواتب ممتازة نسبة الى اقرانهم في الوزارات الاخرى حيث اصبح راتب المنتسب ٤٥٠ الف دينار في وزارة الداخلية بينما في بقية الوزارات لا يتجاوز ١٩٦ الف دينار.

وعن ابرز اعمال قوة حماية المنشآت ذكر: لا توجد اية حوادث تذكر سوى انه تم التصدي الى العديد من العصابات والجماعات التخريبية التي حاولت التعرض الى دوائر الدولة والسفارات في المرحلة السابقة منذ تشكيل القوة حيث العديد من الابنية والمؤسسات الحيوية تحت حماية تلك القوات ومنها مديريات الجنسية والجوازات والمصارف والبنوك فضلاً عن وجود اكثر من ٦١٥ نقطة داخل العاصمة بغداد شاكيا الى ان قوة (F.B.S لا تزال تعاني نقصاً في المعدات والتجهيزات والاسلحة بدعوى عدم وجود تخصيصات كافية من قبل وزارة الداخلية.

وفي نهاية اللقاء دعا اللواء الى المحافظة على الصلة مع المواطن والعمل على تعزيزها عن طريق التعامل الطيب وتقديم الخدمات لكل شرائح المجتمع من دون التفرقة بين فئة واخرى مؤكداً ان من اهم العوامل التي ادت الى نجاح (عملية البرق الامنية) هي هذه الصلة فنرى المواطن يخبر عن تحرك المجاميع الارهابية.

ويساند الاجهزة الامنية لذلك تمت السيطرة على عدد كبير من تلك الجماعات التي تريد للعراق الخراب والدمار ونأمل ان يعم الاستقرار في ربوع بلدنا العزيز وتتضافر الجهود لهذا الاساس.

بعد انتهاء الحرب الاخيرة في العراق وبعد انهيار النظام الدكتاتوري الذي قبع على صدر العراق اكثر من ٣٥ عاماً حدث فراغ امني في الداخل نتيجة انسحاب اغلب الاجهزة الامنية من المؤسسات الحكومية ودوائر الدولة نتيجة سقوط النظام مما اعطى المجال الى كل من سولت له نفسه العبث بممتلكات البلد وحدث ما حدث من سرقة وتخريب لذلك انتفض العراقيون مرة اخرى لصد هذه الهجمة البربرية التي تستهدف حضارة وتاريخ العراق عبر اجهزة امنية ارادت الحفاظ على ما تبقى من ارث العراق الكبير والزاخر

متخصصون يناقشون السلوكيات الشاذة في المجتمع

بغداد/ طالب الماس الياس

نظم مركز البحوث النفسية في جامعة بغداد الحلقة النقاشية الاولى بعنوان (التطرق السلوكي والاجتماعي والعقائدي والسياسي).

ومن اجل تسليط الضوء على هذه الحلقة النقاشية التقت (المدى) مدير الحلقة الدكتور مظفر جواد فقال: ان الحلقة النقاشية هذه هي الاولى التي ينظمها المركز للعام ٢٠٠٥ وتعد خطوة مهمة واساسية لتحديد السلوكيات الشاذة وغير الصحيحة في المجتمع والعمل على تحديد اسباب نشوئها ونموها داخله واقتراح المعالجات لهذه السلوكيات من خلال تشجيع الخبراء والمختصين على تطوير قابلياتهم ودعم بحوثهم العلمية والاخذ بمقترحاتهم التي تنصب في هذا المجال. واشار الى ان الحلقة تناولت عدة بحوث سلط من خلالها الضوء على الجوانب النفسية والصحية والتاريخية والدينية في ما يخص التطرف بشكله العام.

واوضح الدكتور علي النشمي اخصائي في علم الاجتماع: ان الازمات والظروف التي تعرض لها العراقيون خلال العقود الماضية والمتمثلة بالحروب والحصار الاقتصادي شكلت مصدراً مهماً في تشكيل العديد من الاضطرابات النفسية لدى بعض منهم مما خلق ردود فعل من هذه الازمات التي تمثلت بشكل الانغلاق الفكري والاجتماعي وعدم تقبل المتغيرات الجديدة وبالتالي اتجاهات متعصبة ومتطرفة نحو ما يعتقدون انها تشكل تهديداً حقيقياً لهم في معتقداتهم وسلوكياتهم.

فيما اكد الدكتور غالب محمد رشيد استاذ علم النفس ان الاسرة تعد من اهم المؤسسات الاجتماعية للفرد ومن خلالها نستطيع تحصين افرادها من الانزلاق نحو ظاهرة التطرف الذي يفضي الى الارهاب في جميع صوره واشكاله.

وقال الدكتور عبد الغفار القيسي احد المشاركين في الحلقة: ان التطرف الذي شهده العراق سببه البيئة الثقافية والاجتماعية التي سادت مجتمعنا بسبب الظروف التي شهدها في السابق وضرورة التفريق بين التطرف الاجتماعي والارهاب السياسي وبين الدين الاسلامي الذي لا يدعو الى التطرف بل الى الحيادية في التعامل والافكار ويجب تحديد الاسباب التي ادت الى انتشار السلوك المتطرف.